مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

أبريل 2015

هبوط أسعار النفط:
الأسباب والتبعات الجيوسياسية

غريغوري غوس

B | Foreign Policy at BROOKINGS

هبوط أسعار النفط:
الأسباب والتبعات الجيوسياسية*

غريغوري غوس

B | Foreign Policy at BROOKINGS

*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

BROOKINGS

لمحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2015

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية

غريغوري غوس[1]

إن الانخفاض الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط العالمية لا يمكن إلَّا أن يكون له تأثير على سياسات الشرق الأوسط. فالعديد من دول هذه المنطقة (أي في الشرق الأوسط)، بما في ذلك اللاعبان الرئيسيان في الصراع الحالي على النفوذ الإقليمي - إيران والمملكة العربية السعودية- تعتمد بشكلٍ كبير على النفط لتمويل حكوماتها وتدبير اقتصادياتها بشكلٍ عام. وكذلك حال روسيا، التي تحاول إعادة نفوذها الإقليمي بعد توقفٍ دام لعقدين عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، فهي أيضاً تعتمد على النفط إلى حدٍّ كبير. وفي الحدِّ الأدنى، يشير تراجع الإيرادات إلى تكاليف السياسة الإقليمية النشطة، سواءٌ أكان دعم إيران لعملاء مثل نظام بشار الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان، أم مليارات الدولارات التي التزمت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى أن تدفعها لحكومة السيسي في مصر. كما يشير انخفاض الأسعار إلى تحدياتٍ سياسية داخلية تواجهها الدول النفطية، علماً بأن جميعها قد أقامت أنظمةً رعوية تحتاج إلى إيراداتٍ متزايدة للوفاء بتلبية احتياجات أعداد السكان المتزايدة.

يمكن للمرء أن يستشهد باضطراباتٍ داخلية وإقليمية خطيرة حدثت عقب انخفاضاتٍ حادة طرأت على أسعار النفط في الماضي القريب. فقد انهارت أسعار النفط في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وهبطت من ذروة سعرها السابق الذي بلغ نحو 30 دولارا للبرميل في بداية العقد إلى مستوى أقل من 10 دولار للبرميل، وذلك لبضعة أشهر في العام 1986. والأزمة السياسية التي نجمت عن انخفاض الإيرادات في الجزائر بلغت ذروتها في نهاية المطاف في انتخاباتٍ فاز بها الإسلاميون، ثم في انقلابٍ عسكري، وحربٍ أهلية وحشية ظلَّت مستعرةً لفترةٍ طويلة في تسعينيات القرن الماضي. كما تمَّ تبرير غزو صدام حسين لدولة الكويت الغنية بالنفط في العام 1990، على الأقل جزئياً، بأنه حصل بسبب رغبته في زيادة عائدات العراق أثناء فترة عُسرٍ مالي وعدم استقرارٍ سياسي في الداخل العراقي.

فهل ستنجم عن التراجع الحادّ في أسعار النفط في الفترة الحالية اضطراباتٌ داخلية وحروبٌ إقليمية؟ من المستبعد جداً حدوث ذلك. وفي حين تقفز أمثلة بارزة لهذه الأحداث المأساوية بسهولةٍ إلى الذهن عند التفكير في الفترات السابقة من انخفاض أسعار النفط، فإننا نميل إلى تجاهل الحقيقة الأقل دراماتيكية، ألا وهي أن عدداً قليلاً جداً من الدول النفطية شهدت بالفعل تغيراً للنظام خلال فترات انخفاض أسعار النفط، وأن احتمال اندلاع حروبٍ إقليمية هو نفسه سواءٌ أكانت أسعار النفط مرتفعةً أم منخفضة. ومن المرجح أن النتائج الجيوسياسية لتراجع سعر النفط حالياً ستكون متواضعةً جداً، بل ربما تكون، في واقع الأمر، إيجابية بالنسبة للولايات المتحدة.

إن الظروف الصعبة التي تعاني منها جميع البلدان المصدّرة للنفط قد تؤدي إلى انخفاض حدة التوتر بينها، إذ أنها ستسعى لاستكشاف سبلٍ للتعاون فيما بينها، من أجل دعم سعر النفط ورفعه. وقد كان هذا السلوك نمطاً سائداً في فتراتٍ سابقة من انخفاض أسعار النفط. فأسعار النفط المنخفضة يمكن أن تدفع إيران والمملكة العربية السعودية وروسيا إلى الجلوس سوياً إلى طاولة المفاوضات للتباحث حول قضايا النفط، ومن شأن أي اتفاقاتٍ يتوصّلون إليها أن تقلِّل من مستوى التوتر الجيوسياسي والطائفي في الشرق الأوسط بشكلٍ عام. بيد أنه لا توجد ضماناتٌ بأن شيئاً من هذا القبيل سيحدث. فشدّة الصراع السوري والتوترات الطائفية التي نجمت عن ذلك إقليمياً لا يمكن التقليل من شأنها. ولكن يظل هناك احتمال أن جميع هؤلاء اللاعبين المنخرطين في اللعبة الإقليمية سوف يتطلعون إلى نزع فتيل التوتر بينهم، لأنهم يعانون جميعاً من شدائد انخفاض أسعار النفط. ويمكن لهذا الوضع أن يفتح نافذةً لدبلوماسيةٍ خلاقة، فترتبط محادثات النفط بإدارة الأزمة الإقليمية الأوسع نطاقاً، الأمر الذي لا بد لواشنطن أن تكون مستعدة لاستغلاله.

سيتطرّق موجز السياسة هذا إلى عددٍ من القضايا الجيوسياسية التي تدور حول انخفاض أسعار النفط. وسيقيّم بإيجاز دور العوامل الجيوسياسية التي أدت إلى حدوث وفرة النفط الحالية، مع توضيح بأن أساسيات العرض والطلب هي أكثر أهمية في تفسير أحوال السوق الحالية مقارنة بما تقدمه من فرضيات حول أهداف المملكة العربية السعودية الجيوسياسية. ثم، ستقوم الورقة بالإجابة على السؤالين الجيوسياسيين المهمين اللذين أثارها انخفاض السعر في الشرق الأوسط، وهما: أولاً، هل سيؤدي هذا الانخفاض إلى زعزعة استقرار الحكومات المنتجة للنفط؟ وثانياً، هل سيؤدي ذلك إلى مستوياتٍ أعلى من الصراع الإقليمي؟ والجواب الذي تقدمه هذه الورقة على هذين السؤالين هو "كلا"، مع الإشارة إلى الحوافز للتعاون بين منتجي النفط الإقليميين الرئيسيين في هذه الفترة من انخفاض الأسعار. وسوف تختم الورقة بإطلاق دعوة إلى تبني موقفٍ دبلوماسي أمريكي أكثر فعالية في ما يتعلق بمختلف الأزمات الناشبة في المنطقة حالياً، والاستفادة مما يراه المؤلف بأنها الخطوات التي ستتخذها على الأرجح المملكة العربية السعودية وإيران وروسيا للتعامل مع بعضها البعض حول القضايا المتعلّقة بالنفط.

هبوط أسعار النفط في العام 2014 : سياسة أَم اقتصاد؟

إنّ هذا العنوان الفرعي هو بالتأكيد محاولة زائفة لفصل هذه الثنائية. فأساسيات السوق والقرارات الحكومية كلاهما، على حدٍّ سواء، يلعبان أدواراً هامة في تفسير تقلبات سوق النفط. ولكن هناك رغبة مستمرة لإيجاد تفسيرات أحادية منفردة لشرح

[1] غريغوري غوس هو زميلٌ أول غير مقيم في مركز بروكنجز الدوحة. وهو أيضاً أستاذ للشؤون الدولية، وأستاذ كرسي جون هـ. لينسدي 44، ورئيس قسم الشؤون الدولية في كلية بوش للحكومة والخدمة العامة في جامعة تكساس أي أند إم. وهو هنا يقدم شكره وامتنانه للمساعدة البحثية التي تلقاها من ريبيكا أوراي في إعداد موجز السياسة هذا.

الجدول (I) إنتاج النفط السعودي والأمريكي وأسعار النفط

	الإنتاج الأمريكي (مليون برميل يومياً)	الإنتاج السعودي (مليون برميل يومياً)	سعر خام برنت (المعدل السنوي أو في نهاية الشهر)
2008	5,00	9,26	$96,94
2009	5,35	8,25	$ 61,74
2010	5,48	8,90	$ 79,61
2011	5,65	9,46	$111,26
2012	6,50	9,83	$111,63
2013	7,54	9,70	$108,56
يناير 2014	7,96	9,94	$108,16
أبريل 2014	8,22	9,70	$108,63
يوليو 2014	8,69	9,84	$104,94
أغسطس 2014	8,74	9,74	$101,12
سبتمبر 2014	8.90	9,64	$94,67
أكتوبر 2014	9,05	9,74	$84,17
نوفمبر 2014	9,02	9,64	$71,89
ديسمبر 2014	لا يوجد	لا يوجد	$55,27

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

ظواهر معقدة، وسوق النفط ليست استثناء من هذا التفسير. وهناك إجابة تحليلية واحدة وثابتة، على الرغم من أقلية من يتبناها، وهي أن انهيار سعر النفط في 2014 مرده الحقيقي هو تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية. ووفقاً لهذا الخط من التفكير، كان ينبغي على الرياض أن تلعب دور "المنتج المتأرجح" الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار في محاولة لوضع أرضية تحتها. ولكن الرياض لم تفعل ذلك لأن انخفاض الأسعار يضرّ بمنافستها الجيوسياسية إيران و القوة العظمى الحليفة لبشار الأسد روسيا، أكثر مما يضرّ بالمملكة العربية السعودية. وبالتالي، يمكن أن نضع المسؤولية الأساسية لانهيار أسعار النفط في العام 2014 على أجندة سياسة الرياض الخارجية.

إن أولئك الذين يقدِّمون النظرية الجيوسياسية لا ينكرون أنّ قوى السوق هي الأخرى تدفع الأسعار نحو الانخفاض. لا يمكن للسعوديين وحدهم التسبب بحدوث وفرة أو نقصٍ في النفط من تلقاء أنفسهم بتلك البساطة. إن الارتفاع في الإنتاج في أمريكا الشمالية، ومعدل النمو المتباطئ لاستهلاك النفط في الصين في السنوات الأخيرة، يدعم أي تفسيرٍ معقولٍ للحالة الراهنة للسوق. وكحال كل النظريات الجيدة الأحادية السبب، فالقول بأن المملكة العربية السعودية هي التي كانت وراء هبوط السعر يتوافق مع بعض الحقائق البارزة. مما لا شك فيه أنّ المملكة العربية السعودية ترغب في رؤية نفوذ إيران وروسيا تتقلص. فالرياض، التي تمتلك احتياطياتٍ مالية تربو على 700 مليار دولار في البنك، أكثر قدرة على اجتياز فترةٍ من انخفاض أسعار النفط من موسكو أو طهران.

إن مشكلة النظرية الجيوسياسية هي أنها لا تنسجم مع حقائق الأمور بكل بساطةٍ. فانهيار الأسعار الذي بدأ في سبتمبر 2014 لم يكن سببه الزيادة في الإنتاج السعودي. لقد أنتج السعوديون من النفط يومياً في العام 2014 بالقدر نفسه الذي أنتجوه في العام 2013، عندما أغلقت أسعار ذلك العام فوق 100 دولار للبرميل. وخلال تلك السنة ذاتها، ارتفع الإنتاج الأمريكي بما يزيد على مليون برميل يومياً (راجع الجدول رقم 1). إن الانهيار في الأسعار قد حدث نتيجةً لإدراكٍ متأخرٍ من السوق بأن العرض أخذ يطغى على الطلب العالمي، فضلاً عن عقلية القطيع التي تميل إلى المبالغة في قوى السوق (سواءٌ في الطرف العلوي أو السفلي) التي تتصف بالمضاربة.

إن إعطاء ميزة تفضيلية للجانب الجيوسياسي في حسابات الرياض يغفل عناصر أكثر أهمية يستند إليها السعوديون في اتخاذ القرارات بشأن السياسات النفطية. فالسابقة التاريخية التي تقود صنّاع السياسة النفطية السعودية ليست الذروة التي بلغوها في سبعينيات القرن الماضي، عندما كانت مجرد عبارة مبهمة يتمتم بها وزير النفط السعودي قد ترتفع بالأسواق إلى الذروة أو تهبط بها إلى الحضيض، وإنما هي تجربتهم المؤلمة في منتصف الثمانينيات. بدأت أسعار النفط تتهاوى في بداية ذلك العقد، مدفوعة بالعواقب المزدوجة للزيادات الهائلة التي طرأت على الأسعار في السبعينيات - وبزيادة العرض (لتوفر مزيد من النفط الأكثر تكلفة من بحر الشمال ومن المنحدر الشمالي في ألاسكا في السوق) وتراجع الطلب. وقد حاول السعوديون حينذاك وقف انخفاض الأسعار عن طريق خفض الإنتاج. وتعهد شركاؤهم في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بخفض الإنتاج معهم، ولكنهم نادراً ما التزموا بتنفيذ تعهداتهم. وبحلول العام 1985، انخفض إنتاج المملكة العربية السعودية إلى حواليْ ثلاثة ملايين برميل يومياً، هبوطاً من ارتفاعٍ يقرب من عشرة ملايين برميل يومياً في العام 1980.[2] وكان انهيار الأسعار والانخفاض الكبير في الإنتاج يعني أن الرياض لم تكن تحصل سوى على جزءٍ ضئيلٍ

[2] إدارة معلومات الطاقة، "Monthly Energy Review"، يناير 2015، الجدول http://www.eia.gov/totalenergy/data/monthly/pdf/mer.pdf، 11.1a.

من عائدات النفط التي اعتادت أن تجنيها في وقتٍ سابق من ذلك العقد، فاضطرت إلى السحب من احتياطاتها المالية من أجل تمويل الإنفاق الحكومي الذي يمثل عماد سياستها الرعوية.

وفي العام 1986، قرر السعوديون التخلص من كونهم كبش فداء. فإنْ لم يتحمل منتجو النفط الآخرون معهم تكاليف خفض الانتاج لوضع ضوابط للأسعار، فلن يفعلوا هم ذلك. وفتح السعوديون صنابير نفطهم، وانهارت أسعار النفط العالمية إلى ما دون 10 دولار للبرميل، وهو ما أطلق عليه دانيال يرغين وصف "التعرق الجيد".[3] ومنذ ذلك الحين، لا يلجأ السعوديون إلى خفض الإنتاج لوقف هبوط الأسعار إلّا إذا انضمَّ إليهم المنتجون الآخرون. لقد اكتفوا من تأدية دور المنتج المتأرجح (الذي يحافظ على توازن الأسعار) في سوقٍ هابط.

إن هذا المبدأ التوجيهي، الذي اعتمده السعوديون باستمرار منذ منتصف الثمانينات، هو ما يفسّر سلوكهم في العام 2014 أفضل من أي توضيح جيوسياسي. فالمنتجون الرئيسيون الآخرون، كروسيا وإيران، لم يكونوا على استعدادٍ لخفض إنتاجهم.[4] وفي مواجهة هذا الرفض، كان السعوديين على أتمّ الاستعداد لإعادة الكرّة مع المنتجين الآخرين. إنّ الاختبار الحقيقي لهذا التفسير سيتضح إذا ما أعاد الروس والإيرانيون النظر في موقفهم وقدموا اقتراحاً إلى الرياض للقيام بخفضٍ مشترك في الإنتاج، يشمل الدول الأعضاء في منظمة أوبك وخارجها، من أجل دعم الأسعار ورفعها.[5] وإذا ما كانت ممارسات السعوديين السابقة، كما هو مبين أدناه، دليلاً موثوقاً به، فإنهم سيقبلون بهذا الاقتراح، على الرغم من هواجسهم الجيوسياسية إزاء السياسة الخارجية الروسية والإيرانية.

ستحظى النظرية الجيوسياسية بشأن صناعة القرار المتعلقة بالنفط السعودي بمزيدٍ من التأثير لو أن الرياض عملت على دفع الأسعار نحو الهبوط منذ العام 2012، عندما كانت القضية السورية في موقع الصدارة. على العكس، فقد كان السعوديون أكثر من سعداء لارتفاع أسعار النفط في وقتٍ مبكر من العام 2010، من دون أن يستخدموا ما لديهم من طاقة إنتاجية فائضة لطرح المزيد من النفط في السوق. والآن، ومع انخفاض الأسعار، سيلجأ السعوديون إلى استخدام ما لديهم من احتياطياتٍ مالية ضخمة لاستنفاد موارد منافسيهم بعامل الزمن، عن طريق ممارسة الضغط ليس على إيران وروسيا فحسب، ولكن أيضا على منتجي النفط ذي التكلفة العالية في أمريكا الشمالية، حيث تركّز الارتفاع الكبير في الإنتاج، وهو الذي لعب دوراً رئيسياً في انهيار السوق في العام 2014. وهم في هذا المسعى سيلعبون لعبة طويلة، على أمل أن ركود السوق الحالي سيؤدي إلى تراجع الاستثمار في أمريكا الشمالية، وبالتالي سيقلل من إنتاج أمريكا الشمالية ويحدُّ من كمية النفط المطروحة في السوق. ولكن انخفاض الأسعار يؤثر على السعوديين أيضاً، وإنْ لم يكن بالشدة ذاتها التي تؤذي الروس والإيرانيين. وإذا ما جاءت طهران وموسكو إلى طاولة المفاوضات، فمن المرجح أن تجد من الرياض استعداداً للتوصل إلى اتفاق، طالما أن أعباء تخفيضات الانتاج سيتم تقاسمها.

هبوط أسعار النفط وعدم الاستقرار الداخلي

إن عدم الاستقرار السياسي الداخلي وتغيير النظام يمكن أن يغيِّرا جذرياً المشهد الجيوسياسي. ويمكن القول أن الحدث الجيوسياسي الأكثر أهمية في تاريخ الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة لم يكن حرباً بين دولتين، بل الثورة الإيرانية، التي كانت حدثاً محلياً. ولذلك، فإن انهيار أسعار النفط، في منطقة تعتمد العديد من حكوماتها على عائداته، قد يسفر عن عواقب جيوسياسية مهمة، من حيث زعزعة استقرار الأنظمة. وهناك الكثير من الأمثلة حول كيف يمكن لهبوط الأسعار أن يؤدي إلى اضطراباتٍ سياسية في الدول النفطية. والمثال الأبرز على ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو ما حدث في الجزائر في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، كما أشرنا آنفاً. وخارج هذه المنطقة، يمكن للمرء أن يشير إلى تراجع أسعار النفط في الثمانينيات الذي زعزع استقرار الاتحاد السوفياتي، حيث أدت إصلاحات غورباتشوف، الناجمة جزئياً عن تقلص عائدات النفط، إلى زوال النظام. وكانت "التحالفات الديمقراطية" في فنزويلا غير قادرةٍ على التعامل مع تبعات انخفاض أسعار النفط في أواخر الثمانينيات وإلى التسعينيات، مما مهد الطريق لمجيء نظام هوغو تشافيز الاستبدادي الشعبوي. وانهار نظام سوهارتو في إندونيسيا نتيجة انخفاض أسعار النفط والأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات. ولا يمكن للمرء في أيٍ من هذه الحالات أن يجادل بأن انخفاض أسعار النفط كان هو السبب الوحيد لتحلل النظام وزواله، ولكن في كل حالةٍ منها كان لانخفاض الأسعار دورٌ بالتأكيد.

وعلى الرغم من عدم وجود أي شك في أن انخفاض العائدات يضع الأنظمة النفطية بمواجهة مشاكل خطيرة، تشير الأدلة إلى أن من المرجح جداً أن هذه الأنظمة تكون قادرةً على تجاوز فترات انخفاض الإيرادات بأكثر مما توحي به الأمثلة المذكورة أعلاه. وقد وجد بنيامين سميث، في دراسةٍ مطولة عن الأنظمة المعتمدة على النفط، غطت أربعة عقود، أن هذه الأنظمة هي أكثر استقراراً من نظرائها الغير منتجين للنفط ، بما في ذلك خلال فترات انخفاض الأسعار. وتوصلت دراسات أخرى تركز على

[3] دانيال يرغين، The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power (نيويورك: سيمون وشوستر، 1991)، الفصل 36.

[4] جاي سولومن وسمر سعيد: "Why Saudis Decided Not to Prop Up Oil" ، وول ستريت جورنال، 21 ديسمبر 2014، http://www.wsj.com/articles/why-saudis-decided-not-to-prop-up-oil-1419219182.

[5] تعرّضت إيران لنكسةٍ كبيرة في مستويات الإنتاج في الفترة 2011-2012، وتراجع متوسط إنتاجها السنوي بنحو 700,000 برميلٍ يوميا. فالعقوبات الدولية والضغوط الأمريكية لمنع وصول إيران إلى النظام المالي الدولي هي بلا شك من العوامل الرئيسية في هذا الانخفاض. ومنذ نهاية العام 2012، حافظت إيران تقريباً على نفس المستوى من الإنتاج، بين 3,1 و 3,3 مليون برميل يوميا. راجع: إدارة معلومات الطاقة "Monthly Energy Review". وسوف تتطلب المملكة العربية السعودية من إيران الانضمام إليها في خفض الإنتاج، حتى من هذا المستوى المنخفض وحتى لو كان بطريقةٍ رمزية فقط ، قبل أن توافق هي على خفض إنتاجها.

تعدد الأمثلة إلى استنتاجاتٍ مماثلة.[6] فكل نظامٍ نفطي في الشرق الأوسط اجتاز بسلام انهيار أسعار النفط الكبير الذي حدث في منتصف الثمانينيات. وحتى جنرالات الجزائر حافظوا على نظامهم من التصدع، رغم التكلفة البشرية الكبيرة لذلك. وعلى النقيض، فلا الثورة الإيرانية، ولا التعبئة الاجتماعية الضخمة في إيران، "الحركة الخضراء"، في العام 2009، حدثتا أثناء فترات الهبوط الكبير في أسعار النفط.[7] أما معمر القذافي في ليبيا فقد أطيح به خلال الربيع العربي، عندما كانت أسعار النفط مرتفعة إلى مستوياتٍ تاريخية، بعد أن كان قد نجا من فترات انخفاض أسعار النفط التي حدثت في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

وبالتالي، فمن غير المحتمل أن يؤدي انخفاض سعر النفط الحالي إلى زعزعة استقرار الأنظمة في الشرق الأوسط. أما دول الخليج، بسكانها القليلين نسبياً واحتياطاتها المالية الضخمة، فمن المرجح أن تكون هي الأقل تأثرا. وحتى البحرين وعُمان، بكمية نفطٍ وغازٍ للفرد الواحد أقل بكثير عن نصيب الفرد في الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، فإن بوسعهما الاعتماد على الدعم المالي والسياسي من الشركاء في دول مجلس التعاون الخليجي، مثلما حصل خلال الاضطرابات في العام 2011. وفي مواجهة انهيار أسعار النفط، منح العاهل السعودي الجديد سلمان بن عبد العزيز في يناير 2015 مواطنيه مكافأة مالية بما يعادل رواتب شهرين لموظفي الحكومة، مما كلف الخزينة أكثر من 30 مليار دولار.[8] ولكن بوجود أكثر من 700 مليار دولار في البنك، فإن الدولة السعودية تستطيع أن تنفق أكثر مما يأتيها من إيرادات لبعض الوقت. وهذا هو بالضبط ما فعلته الرياض لمواجهة تقلص الإيرادات في الثمانينيات والتسعينيات. وقد واجهت خلالها حالات عجزٍ كبيرة في الميزانيات الحكومية، غطتها في البداية من الاحتياطيات الحكومية، ومن ثمَّ بالاقتراض الداخلي، حتى ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى في العقد الأول من هذا القرن.

إن منتجي النفط الآخرين في الشرق الأوسط هم أقرب إلى التقشف في معيشتهم. فلا تملك إيران أو العراق أو الجزائر احتياطياتٍ مالية هائلة كتلك التي تتباهى بها دول الخليج. ولكن ليس من المحتمل أن يُسفر انخفاض أسعار النفط في أيٍ منها عن سقوط الأنظمة الحاكمة. فالعراق لديه مشاكل أكثر إلحاحاً ينبغي عليه مواجهتها، كمحاربة الدولة الإسلامية والتعامل مع التوترات العرقية والطائفية المستمرة. غير أن هذه المشاكل ذاتها توفر له قدراً من الدعم الخارجي، فإيران والولايات المتحدة كلتاهما ملتزمتان بدعم النظام ضد الدولة الإسلامية، وحتى المملكة العربية السعودية تسعى لإصلاح علاقاتها المتوترة مع حكومة رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي. كما أن انخفاض أسعار النفط يقلل من احتمال انفصال حكومة إقليم كردستان في شمال العراق عن بغداد، حيث ستغدو موارد النفط الخاصة بها أقل بكثير مما يلزم لتغطية نفقاتها، ويصبح اعتمادها على حصتها من إيرادات الحكومة الاتحادية (رغم ضآلتها) أكثر أهمية، من أجل المحافظة على سلامة أحوالها المالية.

لقد نجا النظام الإيراني من تحدٍّ كبير خلال الحركة الخضراء في العام 2009. ولا تبدو على النظام ملامح الضعف أو الهشاشة بشكلٍ خاص، على الرغم من أنه لا يزال يعاني من الانقسامات الداخلية ومن وجود مراكز القوى المتنافسة على السلطة، كما كان الحال منذ الثورة. غير أن لديه أملاً في تحسين موقفه الاقتصادي، إذا ما أدت المفاوضات مع مجموعة (1+5) إلى توقيع اتفاقٍ بشأن برنامج إيران النووي وتمَّ رفع العقوبات الدولية المفروضة على البلاد (على الرغم أنه ليس من المحتمل أن أي اتفاقٍ سيؤدي إلى إنهاء العقوبات الأمريكية الأحادية على إيران). وعلى نحوٍ مماثل، يواجه النظام الجزائري تحدياتٍ خطيرة في تاريخه الحديث. ورغم أن انخفاض أسعار النفط والغاز قلصَّ من إيراداته، فقد استخدم النظام فائض الإيرادات التي تراكمت لديه في العقد الأول من هذا القرن لدعم مركزه المالي العالمي. وهكذا فإن نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر معقولة (1,5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي من حيث الدين الخارجي و9 بالمئة من حيث الدين المحلي).[9] وعليه، سيكون النظام قادراً على الاقتراض لتلبية الاحتياجات الفورية للميزانية خلال السنوات القليلة المقبلة، إنْ لم تعاود الأسعار الارتفاع مجدداً.

وهذا لا يعني بالضرورة أن انهيار أسعار النفط لن يؤثر على السياسة في الدول الثلاث المنتجة للنفط في الشرق الأوسط ، والتي تعاني من شح رأس المال. حكومات في كلٍّ من بغداد وطهران والجزائر ينبغي عليها جميعها أن تتأقلم مع الوضع وتدبر أمورها

[6] بنيامين سميث، "Oil Wealth and Regime Survival in the Developing World"، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية 48، رقم 2 (أبريل 2004): 232-246. جاي أولفلدر، "Natural-Resource Wealth and the Survival of Autocracy"، الدراسات السياسية المقارنة 40، رقم 8 (أغسطس 2007): 995-1018. كيفن م. موريسون، " Oil, Nontax Revenue, and the Redistributional Foundations of Regime Stability"، المنظمة الدولية 63، رقم 1 (يناير 2009): 107-138.

[7] اكتسبت الثورة الإيرانية قوة في أواخر العام 1977 وخلال العام 1978، وذلك خلال فترة من الركود ولكن أسعار نفط مرتفعة نسبيا من الناحية التاريخية. وكانت حكومة الشاه خلال هذه الفترة تقلص الإنفاق، في محاولة لكبح جماح التضخم ووضع خطط الإنفاق لتكون أكثر تماشيا مع الإيرادات المتوقعة. وهناك جدل في أدبيات الثورة حول آثار التخفيضات المالية للشاه على التعبئة الجماهيرية، ولكن التعبئة حدثت حين كانت أسعار النفط مرتفعة. وكانت ذروة احتجاجات الحركة الخضراء في صيف العام 2009. وانخفضت أسعار النفط من أعلى مستوى نحو 100 دولارا للبرميل في خريف العام 2008 إلى نصف ذلك في ربيع العام 2009، ولكنها اتجهت تصاعدياً من فصل الربيع. وفي حين أن السخط الاقتصادي ساهم بلا شك في معارضة حكومة أحمدي نجاد، كان الشعور بأنه قد تمّ تزوير الانتخابات الرئاسية في يونيو 2009 هو السبب المباشر للتعبئة.

[8] بن هوبارد، "Saudi King Unleashes a Torrent of Money, as Bonuses Flow to the Masses"، ذا نيويورك تايمز، 19 فبراير 2015، http:// www.nytimes.com/2015/02/20/world/middleeast/saudi-king-unleashes-a-torrent-as-bonuses-flow-to-the-masses.html.

[9] طارق بن باحمد وهيرفي لوهاوس، "Algeria 2014"، التوقعات الاقتصادية الأفريقية للعام 2014، http://www.africaneconomicoutlook.org/ fileadmin/uploads/aeo/2014/PDF/CN_Long_EN/Algerie_EN.pdf.

بالقليل المتوفر لديها، وهو ما سيشكل تحدياً لمهاراتهم السياسية. فالمعركة ضدَّ الدولة الإسلامية ستصبح أكثر صعوبةً على بغداد، إذ لم يتوفر المال بما يكفي لتقديمه إلى العرب السنة لإغرائهم بالوقوف إلى جانب الحكومة. وسوف تخضع حكومة روحاني في طهران للاختبار، لإثبات قدرتها على الحفاظ على التأييد الشعبي، مما سيُعرِّضها لهجماتٍ من قبل معارضيها الأكثر محافظة. وسوف تتعرض النخبة السياسية الجزائرية لتحدياتٍ، في الوقت الذي لا تسمح فيه الحالة الصحية السيئة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالإمساك بدفة الحكم في البلاد بهمة ونشاط. يمكن القول بكل سهولة أنه ليس من الوارد أن يؤدي التراجع الحالي في أسعار النفط إلى تغيير النظام في هذه البلدان، أو في أي مكانٍ آخر في الشرق الأوسط.

هبوط أسعار النفط والاستقرار الإقليمي

هل سيترتب على انخفاض أسعار النفط صراع إقليمي؟ يعتقد الكثيرون أنّ انخفاض أسعار النفط في اواخر الثمانينات كان دافعاً رئيسياً في قرار صدام حسين لغزو الكويت الغنية بالنفط في العام 1990. وتبدو بعض التصريحات الصادرة عن منتجي النفط الأكثر تضرراً من الأسعار المنخفضة حالياً كتلك التي أطلقها صدام عشية غزو الكويت. فرئيس البرلمان الإيراني، علي لاريجاني، قال في ديسمبر 2014 إنّ إيران "لن تنسى الدول التي تآمرت لخفض سعر النفط"، ولا أحد يشكُّ في أنه كان يقصد المملكة العربية السعودية.[10] وحتى الرئيس الإيراني حسن روحاني، الذي لا يشكك أحدٌ في اعتدال ميوله، وصف في الشهر نفسه انخفاض أسعار النفط بأنه "مؤامرة سياسية من قبل بعض الدول ضدَّ مصالح المنطقة".[11] وقد رددت أصواتٌ في روسيا هذه الاتهامات الموجّهة ضدَّ المملكة العربية السعودية.[12]

ولكن، تعتبر أصوات قعقعة السيوف هذه معتدلة أكثر من تصريحات صدام حسين في صيف العام 1990، وهي تشير إلى أن احتمال حدوث صراع مفتوح بين من يتوفر لديهم النفط وغيرهم من المحرومين منه منخفضٌ جداً. كان صدام حسين لاعباً إقليمياً فريداً عندما كان الأمر يتعلق بالاستعداد للذهاب إلى الحرب. وربما ساعد انخفاض أسعار النفط على تحفيزه لغزو الكويت في العام 1990، غير أن ارتفاع أسعار النفط لم يثنه عن مهاجمة إيران في العام 1980. وبينما كان صدام في العام 1990 يظن من المعقول، وإنْ لم يكن صحيحاً، أنه قد يكون قادراً على الاستيلاء على الكويت والتصدي للضغوط الدولية التي ستطالبه بالتخلي عنها، فليس هناك من شكٍّ في أن أي هجومٍ إيراني مباشر على المملكة العربية السعودية، أو على دول الخليج الأصغر حجماً، سوف يُجابه بردٍّ أمريكي مضاد. وعلاوة على ذلك، لا توجد لإيران أية حدودٍ برية مباشرة مع الدول المنتجة للنفط في الخليج، وهي لا تمتلك القدرة البحرية لشنِّ هجومٍ برمائي عليها عبر مياه الخليج. غير أن بوسعها محاولة تنشيط المتعاطفين معها داخل دول الخليج لشنِّ هجماتٍ على منشآتٍ نفطية، ولكن تلك المرافق تحظى الآن بحراسةٍ جيدة على نحوٍ متزايد. وربما تعرقل تلك الأنواع من الهجمات إنتاج النفط لمدة يومٍ أو حتى أسبوع، ولكن من غير المرجح أن تؤثر بشكلٍ كبير على قدرة الإنتاج في دول الخليج لفترةٍ طويلة. وقد كانت إيران ناجحةً جداً في توسيع نفوذها الإقليمي دون استخدام أعدادٍ كبيرة من قواتها المسلحة، وذلك بالاعتماد على وكلاء مثل حزب الله، وحلفاء سياسيين في سوريا والعراق، وعلى أعدادٍ صغيرة من قواتها الخاصة، كلواء القدس في الحرس الثوري الإسلامي. لن يكون شنَّ حربٍ بسبب أسعار النفط مغامرة عالية الخطورة للغاية فحسب، بل سيكون أيضاً عملاً لا ينسجم مع ما هو معروف عن السياسة الخارجية التي تنتهجها الجمهورية الإسلامية.

إن ما يُحتمل حدوثه أكثر من صراعٍ إقليمي ناجمٍ عن هبوط أسعار النفط هو أن يبذل منتجو النفط في المنطقة بعض الجهود للتوصل إلى اتفاقٍ بشأن خفض الإنتاج. فقد كان هذا هو النمط السائد خلال حلقاتٍ ماضية من الانهيارات السعرية:

- بعد نحو عامٍ من بدء السعوديين في تنفيذ "التعرق الجيد" في صيف العام 1985، وفي اجتماع منظمة أوبك في أغسطس 1986، وافقت إيران على خفض انتاجها وقبول نظامٍ جديد لتوزيع الحصص على أعضاء المنظمة. وقد جرى ذلك على الرغم من مستوى التوترات الإقليمية المرتفع جداً خلال الحرب الناشبة بين إيران والعراق حينذاك، حيث كانت المملكة العربية السعودية تدعم علناً جهود العراق العسكرية ضدَّ طهران. أما الدول من خارج منظمة أوبك، مثل النرويج وحتى الاتحاد السوفيتي ، فقد أعلنت كذلك عن تقيدها بالتزاماتٍ غير رسمية لضبط الإنتاج.[13]

- تراجعت أسعار النفط مرة أخرى بشكلٍ كبير في العام 1998 ، وهبطت هذه المرة من حوالي 20 دولاراً للبرميل في العام 1997 إلى أقل من 10 دولار للبرميل في ديسمبر 1998. وحدث الانخفاض نتيجة لتضافر سببين هما: الأزمة المالية الآسيوية في العام 1997، ثم سوء تقدير منظمة أوبك لحجم الطلب العالمي، الذي أسفر عن زيادة في حصص الإنتاج في العام 1997. وقد أخذت المملكة العربية السعودية زمام المبادرة في وضع اتفاقٍ

[10] جيمي ديتمر، "Iran Accuses Saudis of Oil Conspiracy"، صوت أمريكا، 6 يناير 2015، http://www.voanews.com/content/iran-accus-es-saudis-of-oil-conspiracy/2587985.html.

[11] مهرداد بلالي، 11 "Iranian President Blames Oil Price Fall on Political Conspiracy"، رويترز، ديسمبر 2014، http://in.reuters.com/article/2014/12/10/iran-oil-idINKBN0JO25S20141210.

[12] ديفيد م. هرسزنهورن، "Fall in Oil Prices Poses a Problem for Russia, Iraq and Others"، ذا نيويورك تايمز، 15 أكتوبر 2014، http://www.nytimes.com/2014/10/16/world/europe/fall-in-oil-prices-poses-a-problem-for-russia-iraq-and-others.html.

[13] يرغين، "The Prize"، الفصل 36؛ إيان سكيت، "OPEC: Twenty-Five Years of Prices and Politics"، (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1988)، الفصل 12.

في مارس 1998 بشأن تخفيضات الإنتاج، التي لم تقتصر على الأعضاء في منظمة أوبك فحسب، بل شملت أيضاً دولاً منتجة من خارج أوبك، وهي النرويج والمكسيك وعُمان، مما سحب من المعروض في السوق 1,5 مليون برميل يومياً. غير أن إيران لم توافق حينذاك على خفض حصتها، وواصلت الإنتاج بالمعدل السابق. ومع استمرار انخفاض الأسعار، قام السعوديون بترتيب خفضٍ آخر في مارس 1999 بين الأعضاء في منظمة أوبك والمنتجين الآخرين من خارج هذه المنظمة. وفي هذه المرة وافقت إيران بالفعل على خفض انتاجها. وقد أدت اتفاقية مارس 1999 هذه إلى سحب مليونيْ برميلٍ يومياً من المعروض في السوق، بالإضافة إلى ما سبق سحبه. وساعد هذا الخفض، بالإضافة إلى زيادة الطلب في آسيا بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً وإلى اقتصاد أمريكي قوي، على دفع أسعار النفط في العام 1999 إلى 18 دولارا للبرميل.[14] وقد وافقت روسيا على الانضمام إلى التخفيضات في العام 1999، ولكنها لم تفِ بوعدها، بل ارتفع متوسط الإنتاج لديها بما يزيد على 200,000 برميل يوميا خلال الفترة من 1998 إلى 1999.[15]

- وفي خضم الطفرة النفطية في العقد الأول من هذا القرن، تعرضت أسعار النفط مرتين إلى انخفاضٍ لفترات وجيزة. فقد هبطت الأسعار من 75 دولارا للبرميل في أغسطس 2006 إلى ما فوق 50 دولارا بقليل للبرميل في يناير 2007. وقامت المملكة العربية السعودية بترتيب اتفاقين اثنين لدول منظمة أوبك لخفض الإنتاج في أكتوبر 2006 وفي ديسمبر 2006، وقد وافقت إيران على خفضٍ نسبي تقريبي في إنتاجها مقارنة بالأعضاء الآخرين في منظمة أوبك. وبحلول يونيو 2007، ارتدت الأسعار وارتفعت إلى 70 دولار للبرميل. وخلال الأزمة المالية العالمية في العام 2008 تحطمت الأسعار وهبطت من مستوى فوق 100 دولار للبرميل إلى 32 دولارا للبرميل في يناير 2009. ومرة أخرى، بادر السعوديون إلى أخذ زمام المبادرة لصياغة اتفاقيات منظمة أوبك لخفض الانتاج في سبتمبر وأكتوبر وديسمبر من العام 2008. وتضمنت جميع تلك الاتفاقات تخفيضاتٍ للإنتاج من جانب إيران.[16]

في كل هذه الحالات، وعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية الخطيرة بين المملكة العربية السعودية وإيران، فقد دفع انخفاض أسعار النفط بالبلدين للتعاون في الساحة النفطية، في محاولةٍ لوضع أرضيةٍ تحدُّ من هبوط الأسعار وتدفعها إلى الارتفاع. وحتى الآن، خلال انهيار سعر النفط الحالي، لم يعلنْ الإيرانيون عن استعدادهم لقبول إجراء تخفيضات في الإنتاج. ومع ذلك، وبالنظر لممارساتٍ سابقة لهم وتحت وطأة الضغوط التي يفرضها انخفاض الأسعار على الاقتصاد الإيراني، فلن يكون من المستغرب على الإطلاق أن نرى طهران تعيد النظر في موقفها وتبدأ التعامل مع الرياض من أجل التوصل إلى نوعٍ من الاتفاق لخفض الإنتاج داخل منظمة أوبك، حتى ولو كان هذا الخفض غير متناسب مع ما ستتحمله الرياض. هناك بعض الدلائل على أن الروس يسعون إلى الاتصال بالسعوديين بحثاً عن نوعٍ من الترتيبات لخفض الانتاج، يكون من شأنه أن تشمل الأعضاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء.[17] وهكذا، فبدلاً من أن يؤدي الانخفاض الحالي في أسعار النفط إلى زيادة التوتر في المنطقة، فإنه قد يُجبر المتنافسيْن الجيوسياسييْن، إيران والمملكة العربية السعودية، على التعامل مع بعضهما، انطلاقاً من مصلحةٍ ذاتية اقتصادية بحتة. وربما تجد روسيا نفسها أيضا مضطرة إلى الانضمام إلى تلك المفاوضات. ويبقى السؤال ما إذا كانت المفاوضات، أو حتى الاتفاقات، بشأن المسائل النفطية قد تؤدي بالتالي إلى تحسنٍ كافٍ في اجواء العلاقات الإقليمية، بحيث أن قضايا الأمن، كالحرب الأهلية السورية، والقتال ضدَّ الدولة الإسلامية، والاضطرابات السياسية في اليمن، قد تصبح قابلة للمفاوضات بين الرياض وطهران وموسكو.

الخاتمة: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وانخفاض أسعار النفط

ما لم يكن الشخص يقطن في ولاية تكساس، أو داكوتا الشمالية، أو أي جزءٍ آخر من مناطق النفط الأمريكي، فإن الانخفاض في أسعار النفط هو أمرٌ جيّد بالنسبة للولايات المتحدة. فهو يضع المال في جيب المستهلكين الأمريكيين، ويقلل من العجز التجاري، ويعمل عموماً بمثابة محفزٍ للاقتصاد. وإذا كانت هناك مخاوف من أنّ انخفاض أسعار النفط سوف يستبعد المنتجين الذين تكون كلفة الإنتاج عالية بالنسبة لهم، وبالتالي يقوّض إنتاج الطاقة الأمريكي على المدى الطويل، أو يقلص مصادر الطاقة ذات التكلفة المرتفعة، بالاستناد إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية، فينبغي التعامل مع تلك المخاوف بالسياسة الضريبية الأمريكية، وليس بالأمل في ارتفاع أسعار النفط العالمية. ولقد كانت إدارة أوباما محقةً تماماً بالوقوف جانباً والاكتفاء بمشاهدة أسعار النفط وهي تهبط في العام 2014.

لكن الولايات المتحدة لديها أيضاً مصلحة استراتيجية في أن ترى الشرق الأوسط أكثر استقراراً، ليس لأمن الطاقة على المدى الطويل فحسب، ولكن أيضاً لمجموعةٍ من الأسباب الأخرى. ولذلك، يجب على واشنطن ألّا تعترض الطريق عندما أو إذا ما شرع السعوديون

[14] غريغوري غوس، "Saudi Arabia Over a Barrel"، فورين أفيرز 79، رقم 3 (مايو/يونيو 2000): 80-94.

[15] إدارة معلومات الطاقة، "Monthly Energy Review".

[16] غريغوري غوس، " The International Relations of the Persian Gulf"، (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2010)، 181-183.

[17] مارك مازيتي، شميت وكيرباتريك، " Saudi Oil Is Seen as a Lever to Pry Russian Support from Syria's Assad"، ذا نيويورك تايمز، 3 فبراير 2015، http://www.nytimes.com/2015/02/04/world/middleeast/saudi-arabia-is-said-to-use-oil-to-lure-russia-away-from-syrias-assad.html.

والإيرانيون في الحديث عن صفقةٍ داخل منظمة أوبك لخفض إنتاج النفط في محاولةٍ لدعم الأسعار ورفعها. وإذا ما انضمَّ الروس إلى مثل هذه المحادثات، وذلك كجزءٍ من جهدٍ لشمل المنتجين من خارج أوبك في المجموعة كذلك، فلا بدّ للولايات المتحدة أن تشجّع هذه الخطوة. وإذا أحرزت هذه المفاوضات تقدماً، فعلى واشنطن أن تكون مستعدة لبذل جهدٍ لتوسيع المفاوضات إلى ما هو أكثر من قضايا النفط لتشمل أزماتٍ إقليمية مثل سوريا. ولا يمكن أن يتمَّ ذلك إلَّا من خلال التعاون مع المملكة العربية السعودية، التي ستجعل إمكانية التوصل لصفقة النفط مرتبطاً بتقديم بعض التنازلات الجيوسياسية من حلفاء بشار الأسد أيضاً.

إن التوقيت هو أهمُّ شيء هنا. على الولايات المتحدة أن تكون جاهزة برؤية ذات إطارٍ واقعي للمشكلة في سوريا، وهذا يعني رؤية تعترف ببقاء نظام الأسد في السلطة. فمن غير الواقعي أن نتصور أن الروس والإيرانيين سوف يتخلون عن الأسد بعد ما صمد طويلاً وبعد كل ما قدموه من تضحياتٍ كبيرة للحفاظ عليه في السلطة. ومع ذلك، فلربما هم يكونون منفتحين لقبول صفقةٍ تشمل أعضاء معقولين من المعارضة السورية (من خارج شبكات القاعدة والدولة الإسلامية)، وتحقيق استقرارٍ للوضع الرهيب على الأرض بالنسبة للشعب السوري. فمحاولة الاستفادة من الموقف التفاوضي للنفط السعودي من أجل الحصول على تنازلٍ كاملٍ من قبل إيران وروسيا بشأن سوريا سوف يجازف بفقدان فرصةٍ ذهبية لتضميد الجرح النازف الذي أصبحت سوريا تمثله، ومن ثمَّ تركيز الانتباه الدولي بشكلٍ مباشرٍ على القتال ضدَّ الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة السائر في رِكابها.

لا بد لواشنطن أن تكون مستعدة، إذا ما جاء الإيرانيون والروس إلى المملكة العربية السعودية من أجل الاتفاق على صفقةٍ حول النفط، للعمل مع السعوديين وحلفاء آخرين لتوسيع المحادثات لتشمل الصورة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ أكثر عمومية. ونظراً للأحداث السابقة ولشدّة تأثّر طهران وموسكو من انخفاض أسعار النفط، فمن المرجح جداً أن نرى، في وقت ما خلال العام 2015، الروس والإيرانيين يطرقون الباب السعودي. وستكون هذه حينئذٍ فرصة لا ينبغي تفويتها.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدّم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعياً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

(I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهميّة العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
(II) الصراعات والتحولات بعد الصراعات ، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
(III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
(VI) الحكم والإصلاح المؤسساتي، بما في ذلك الدمقرطة والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القيّم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك موائد مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2015

هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية
موجز السياسة، غريغوري غوس

إصلاح قطاع الكهرباء في العراق
موجز السياسة، لؤي الخطيب وهاري استبيانيان

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر
دراسة تحليلية، عمر عاشور

الأردن الحصين: تشغيل الأموال لتفعيل الأعمال
موجز السياسة، سلطان بركات وأندرو لير

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان

2014

تحديد معالم الدولة الإسلامية
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة معهد بروكنجز

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغييرٌ في الوجوه أم تغييرٌ في السلوك؟
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟
دراسة تحليلية، مونيكا ماركس